

سبل تطوير البحث العلمي الإجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي

د. عبد العزيز الامين الشيخ

استاذ الجغرافيا المشارك، جامعة كردفان، كلية التربية، قسم الجغرافيا.

د. حسن احمد حسن الشيخ

استاذ الجغرافيا المشارك، جامعة بخت الرضا، كلية الاداب، قسم الجغرافيا.

د. عائشة عبد الباقي الدسوقي محمد أحمد

أستاذ الجغرافيا المساعد، جامعة كردفان، كلية التربية، قسم الجغرافيا.

المستخلص

تبحث هذه الدراسة عن مساهمة البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي في دفع قضايا التنمية المستدامة م ثل ما حدث في الدول المتقدمة ، بالإضافة الى بحث أ نواع العلاقات القائم بين مؤسسات انتاج المعرفة في العالم العربي، وعن الآليات التي يمكن اعتمادها لتطوير البحث العلمي الاجتماعي للمساهمة بدور أكبر في قضايا التنمية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد أثبتت الدراسة غياب دور الحكومات العربية في تعزيز قدرة مراكز البحث العلمي في تطوير البحث العلمي، وعدم تعزيز الثقافة البحثية الابتكارية. وتوصي الدراسة ب ضرورة تعاون الحكومات العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة مراكز البحث و التطوي الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، وتهيئة البيئة للاستفادة من اقتصاد المعرفة القائم على البحث العلمي والتطوير ويمكن ذلك من خلال تعزيز الثقافة الابتكارية وتشجيع إقامة مراكز البحوث و التطوير الخاصة بالعلوم الاجتماعية مع تفعيل دورها في الشراكات مع مراكز البحوث العالمية.

Abstract

this study examines the contribution of scientific social research in the Arab world in advancing sustainable development issues as in advanced countries, the relationships between knowledge producing institutions in the Arab world, and mechanisms that can be adopted for the development of scientific research and for a larger contribution development. The study used the descriptive and analytical method. The study demonstrated the absence of the role of Arab governments in developing the capacity of scientific research centers or in the promoting innovative research culture. The study recommends the need for cooperation between Arab governments in their efforts to develop the capacity of social science research , and create the environment to benefit from knowledge- economy based on scientific research This could be done through strengthening innovative culture and encourage the establishment of social science research and development centers; activation of their role in companies and their connection with international research centers.

1-1 مقدمة:

تحتل مؤسسات انتاج المعرفة بشكل عام والجامعات بشكل خاص في الدول المتطورة مركزاً متقدماً في منظومة البحث والتطوير ومكانة مركزية في تأمين الرفاه الإنساني والتنمية المستدامة من خلال مهمتها الأساسية الكامنة في إعداد الأطر البشرية عالية الكفاءة لانتاج المعرفة ومن ثم توظيفها في تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل الجامعات في العالم بوصفها حواضن لمركز البحوث والدراسات ومراكز التميز العلمي ذات المكانة إلا أنها لا تشكل ذات التأثير على الرغم من اهتمام الكثير من الدول العربية بقضايا البحث العلمي الاجتماعي بوصفه مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة وتهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف على مشكلات البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي و محاولة اقتراح سبل لتطوير البحث العلمي الاجتماعي للمساهمة بشكل أكبر في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي. هناك مجموعة من الأسئلة التي ستحاول الدراسة التوصل الى إجابتها هي لماذا لم تتحقق التنمية المستدامة المنشودة؟، لماذا لم يساهم البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي في إحداث اختراق في قضايا التنمية المستدامة على غرار ما حدث في الدول المتقدمة؟ ، ما الذي ينبغي التوقف عنده بإمعان وإلحاح في واقع البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي؟ ، مانوع العلاقات القائم بين مؤسسات إنتاج المعرفة في العالم العربي؟ ، هل تكفي المقاربات التقليدية لفهم المشكلات المحيطة بواقع البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي وأثره في التنمية المستدامة أم أن هنالك حاجة الى تجديد المناهج والمناظير العلمية إن أردنا مقارنة علمية وخلقة لقضايا البحث العلمي الاجتماعي والتنمية المستدامة في العالم العربي؟ ، ماهي الآليات التي يمكن اعتمادها لتطوير البحث العلمي الاجتماعي للمساهمة بدور أكبر في قضايا التنمية المستدامة في العالم العربي؟ . ربما كان الأجدى نثر هذه الأسئلة بدءاً لأنها تضعنا قبالة كل أو معظم ما يثار حول موضوع الدراسة ويعزز بالتالي إمكانية صياغة مقارنة منهجية تعي الدراسة أن هذه الأسئلة تحتاج الى تأملات جماعية وبحث عميق لاتدعى أن بمقدورها إنجازها جميعه بقدر ماتسعى الى تقديم بعض الأطروحات التي تساعد على تشكيل قاعدة تحليل علمي من شأنه كشف الجذور العميقة لموضوع البحث العلمي الاجتماعي مصحوبه بالأمل في أن يقوي من حظوظها في بلوغ معرفه أوفي و أدق بطبيعة الموضوع.

1-2 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث ون برصد وتحليل بعض الدراسات للتعرف على واقع البحث العلمي في العالم العربي وكذا المعوقات التي تواجه البحث العلمي ، ولتطوير هذا الواقع تم رصد الخبرات العالمية الحديثة للجامعات في مجال البحث العلمي.

1-3 جدلية التنمية المستدامة والبحث العلمي:

هناك ثمة علاقة بين التنمية المستدامة والبحث العلمي حيث يشكل البحث العلمي أحد أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة لذا لا بد من النظر الى البحث العلمي ضمن الاستراتيجية العامه لتحقيق التنمية المستدامة وليس مجرد نشاط يقتصر على مؤسسات إنتاج المعرفة ومراكز البحوث أو المختبر. وأن التخطيط الإستراتيجي التنموي لاي دولة يقوم على اساس تحديد الأهداف التنموية والخطط والبرامج تتشارك فيه مختلف القطاعات منها البحث العلمي وان غياب التصور للتنمية يؤدي الى تبعثر الجهود دون رابط بينها وعليه فان البحث العلمي يشق اهدافه ورسالته وإستراتيجياته من أهداف التنمية وإستراتيجياتها ولكن في كثير من الأحيان نجد أن إستراتيجيات التنمية يتم الإعداد والتخطيط لها بمعزل عن مرافق إنتاج البحث العلمي مما يضعف من إسهامه في

التمية ويرى الكثيرين من الباحثين. العساف (2010م:19)، (قنوع 88: 2005م)، أن هنالك عدم إرتباط وغياب للتكامل بين إستراتيجيات التتمية والبحث العلمي حيث يشير العساف الى عدم ارتباط العضوي بين البحث العلمي واستراتيجية التتمية وتكمن المفارقة أن الوطن العربي يمتلك الكفاءات والمهارات بيد أنه غير قادر على توظيفها بالشكل الأمثل في التتمية المستدامة مما أدى الى غياب الاعتقاد الراسخ بأهمية البحث العلمي ودوره في التتمية.

1-4 واقع البحث العلمي في العالم العربي : شهدت الدول العربية نشاطاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين في التوسع في إنشاء الجامعات ومراكز الأبحاث التي تشكل حاضنات للبحث العلمي على غرار نماذج شاع استخدامها في دول العالم المتقدم ومازالت هذه المبادرات تتسم بالطابع الكمي أكثر منه بالنوعي والنتائج المعلنة والمعروفة عن إنجازاتها وقدرتها على تحقيق اختراقات نوعيه مازالت متواضعة وضئيلة قياساً الى ما يتطلبه النهوض بالقدرات العربية في مجالات التتمية المستدامة ويتميز الإنتاج العلمي بكونه ضعيف قياسياً بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة وفي هذا السياق يشير الهيئي (الهيئي 1999: 143) إلى أن ما ينشر سنوياً من البحث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث وأن معدل الإنتاجية العلمية العربية يبلغ 10% فقط من معدل الإنتاجية السائدة في الدول المتقدمة. كما تشير دراسة الفيل (الفيل: 2000م، 42) إلى أن الإنتاج العلمي في مجالات البحوث المرتبطة بالتتمية المستدامة في العالم العربي الذي بلغ عدد سكانه نحو 275 مليون خلال العام 2000 بلغ ما يقارب 10171 عنوان جديد وهو رقم ضعيف مقارنة بإنتاج أصغر دولة في أوروبا وهي بليجيكا التي بلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة للعام نفسه والذي بلغ نحو 15913 عنواناً. أما فيما يخص براءات الاختراع العربية المسجلة في الولايات المتحدة فقد احتلت المملكة العربية السعودية عام 2005 موقع الصدارة في الدول العربية بواقع 225 براءة اختراع بينما سجلت إسرائيل وحدها للعام نفسه 11071 براءة (ياقوت، 2007، 27) والجدول (1) يوضح براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى للفترة 1976-2002

الجدول (1) براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى للفترة 1976-2002

الدول	عدد البراءات	الدول	عدد البراءات
المملكة العربية السعودية	225	لبنان	4
مصر	104	اليمن	3
الكويت	75	كوريا الجنوبية	27298
المغرب	65	إسرائيل	11071
تونس	23	السويد	26318
الأردن	22	سوريا	16

المصدر: ياقوت ، (2007)

من الجدول نلاحظ أن إسرائيل وحدها سجلت خلال الفترة نفسها 11071 اختراعاً وهو رقم يفوق ما سجلته الدول العربية مجتمعة والمقدر نحو 536 اختراعاً وهو ما يؤكد القوة الكبيرة في الانتاج العلمي بين العالم العربي والعالم المتقدم. وهو ما أكدته تقرير التتمية الإنسانية العربي لسنة (2005) والذي أشار إلى ضعف الإنتاج العلمي في العالم العربي قياساً بالعالم المتقدم. بجانب ذلك تتسم الكثير من البحوث العلمية التي انجزت في العالم العربي بعدم

مواكبتها للتطورات في حقل الاختصاص إلى جانب غياب الكثير من البحوث الأصلية التي تحمل إبداعاً علمية متميزه وبجانب سيطرة فكرة التبعية العلمية على الكثير منها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية فغالباً ما يتم معالجة المشكلات الاجتماعية بالنظريات الغربية على الرغم من التفاوت الكبير في النسق القيمي والأخلاقي للمجتمعات العربية . مما يجعل البحث العلمي الاجتماعي العربي غير مبدع بل مجرد تكرار لجهود الغير . كما يلاحظ أيضاً تركيز نشاط البحث العلمي الاجتماعي العربي على حقول معرفية معينة وإهمال حقول ذات أثر مباشر في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما أكدته تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2009) والذي جاء فيه : يعاني البحث العلمي الاجتماعي من شح الإنتاج وضعفه في مجالات أساسية متقدمة مثل المعلوماتية والبحوث الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة . أما فيما يلي مدخلات البحث والتطوير في مؤسسات إنتاج المعرفة في العالم العربي فتتوزع مراكز البحوث العربية بين الجامعات والمراكز المتخصصة ومراكز التميز التي انشأت خلال العقد الماضي وتختلف في علاقاتها بالقطاع العام والخاص بين دولة و أخرى وفي استعراض للمؤسسات المشرفة على البحث العلمي يتبين أن أغلب الدول قد اعتمدت وزارات التعليم العالي والبحث العلمي فيها وزارة دولة للبحث العلمي بينما اكتفت دول أخرى بمجالس مستغلة عن الوزارات تخضع لوصاية رئيس مجلس الوزراء أو مجالس مختلطة القطاع العام والخاص كما هو الحال في لبنان والأردن وسوريا والكويت والبحرين والسعودية ومن البديهي الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لا تشكل إلا جزءاً من حركة البحث العلمي و أنشطته في الدول العربية. وقد تغير هذا النهج الذي يتسم العمل فيه بالبيروقراطية في أغلب الدول المتطورة التي توجهت صوب ربط مراكز البحوث بالوزارات المختلفة كما يزداد التوجه العالمي للتخفيف من المركزية الصارمة نحو مراكز محورية قادرة علي بناء شراكات مستدامة مع القطاع الخاص واستقطاب مصادر تمويل خارجية. وجاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2008) تصنيف للمراكز البحثية في 127 دولة لناعية كفاءتها وتميزها البحثي. جدول (2)

جدول (2) مؤشر تميز وكفاءة مراكز البحوث والتطوير العربية.

الترتيب عربي	الترتيب / 127 دولة	البلد
1	36	تونس
2	38	عمان
3	45	قطر
4	46	الكويت
5	52	السعودية
6	59	الأردن
7	66	الإمارات
8	79	المغرب

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2008)

من الجدول (2) نجد أن المراكز البحثية العربية في هذا التصنيف لم ترد إلا من المرتبة 36 وأن الدول العربية التي وردت في الثلث الأول لم تزد على دولتي تونس وعمان يضاف إليها أربعة دول في نصف الأول من المجموعة (قطر

والكويت والسعودية والاردن) وفي ذات السياق أشار تطوير المعرفة العربي للعام 2009 إلى أن نواتج البحوث والإبداع في الدول العربية يمكن تصنيفها وفق النماذج الخمسة التالية :

أ/ **الخدمائية:** هي دول تخلت مراكزها البحثية عن البحث والابتكار وتحولت للاهتمام بتقديم الخدمات التحليلية وتنظيم الدورات التدريبية والاكتفاء بتقديم الدراسات الفنية لمختلف القطاعات.

ب/**المركزية:** وهي دول تتصف مراكزها البحثية بمركزية إدارية شديدة وعلاقات بيروقراطية مع القطاع العالم وينحصر تمويلها في الدولة ولا تعرف تنوعاً في مواردها البشرية والمالية ومهام المراكز وبرامجها البحثية مثقلة بالخدمات العلمية التي تحتاجها المراكز العامة ومساهماتها في إنتاج البحوث الأصلية وبراءات الاختراع محدودة ولا تشمل كل الاختصاصات العلمية (سوريا ، ليبيا ، الجزائر) .

ت/**المستقلة نسبياً :** هي دول تتصف المراكز البحثية بمرونه نسبية في علاقاتها مع القطاع العام وبالتنوع في مصادر التمويل والموارد البشرية إلا أن الإنتاجية البحثية فيها تبقى للمؤسسات القادرة على استقطاب الدعم الدولي وتتصف مؤسسات هذا النموذج بديناميكية واعدة. ولكن بضعف قدرتها على الاحتفاظ بالخبراء العلميين وحركتهم الكثيفة نحو الخارج (تونس ،لبنان ،الاردن ،السودان).

ث/**المستقطبة للموارد :** وهي دول تتصف مراكزها بالمرونة وأحياناً بالاستقلالية عن القطاع العام ، وبالتنوع في مصادر التمويل ، وبالقدرة على استقطاب الموارد البشرية المتخصصة من الخارج ، وضمان استقرار نسبي لمواردها الوطنية وأن نسبة مهمة من إنتاجها العلمي يأتي من الجامعات المراكز الخاصة ولديها القدرة على الاستفادة من برامج التعاون الدولي والشراكة مع الخدمات والصناعة وصناديق الدعم الوطنية المستقلة (الإمارات العربية وقطر).

5/**المتميزة:** هي دول توجهت لإنشاء مراكز تميز ضمن تطورات ومناهج مستمدة من التجارب الغربية تتمتع بالاستقلالية وتتصف بالفعالية (السعودية، مصر).

1-5 الإنتاجية العلمية لمراكز البحوث والنشر:

يتسم مؤشر النشر العلمي بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي ويمكن من خلالها قياس الإنتاجية العلمية والمستوى العلمي للأفراد وأفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأي مؤسسة الإقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي الذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة المشهود لها بالاستقلالية والصدقية من المواقع المتاحة لهذه الغاية على سبيل المثال مواقع تومسون رويتر Thomson Reuters والسفير Elsevier وقاعدة المعلومات سكوبس Scopus والتي تعتمد على عدد الاستشهادات لكل وثيقة والتعاون الدولي ومتوسط أهمية المجلة ومتوسط الأثر العلمي للمجلة . ومن إشكاليات احتساب مؤشر النشر العلمي على الصعيد العربي المزج غير المبرر بين البحوث المبتكرة المنشورة في المجالات المعترف بها على المستوى العالمي والمحمكة من لجان علمية مستقلة ، وتلك التي تصدر من المجالات المحلية التي لم تسجل ملخصاتها من قواعد البيانات او المنشورة في وقائع المؤتمرات المقدمة كمحاضرات أو ملصقات Posters من مؤتمرات غير محكمة وقد يعتمد بعض الباحثين إلى نشر مقالاتهم العلمية في المجالات المحلية لخشيته من عدم قبولها في المجالات العالمية كما أن الكثير من الإنتاج العلمي للباحثين العرب يتم بغرض الترقية الأكاديمية أو لنيل الدرجة العلمية . كما أن

أوضاع المجالات العلمية العربية تعاني العديد من المشكلات بسبب عدم انتظام الصدور وغياب التحكيم المستقل والموضوعي وإغراق المجالات العلمية بنشر وقائع المؤتمرات والندوات دون تحكيم . مما يؤدي إلى ندرة الاستشهاد بالبحوث المنشورة وعدم الاعتراف بمصداقية بعضها . وقد أدركت بعض المؤسسات العلمية أهمية هذا التوجه وبادرت إلى اصدار مجلات علمية ضمن الشروط العالمية للنشر الموثق ولكنها تحتاج لتراكم كمي ونوعي .

جدول (3) عدد الدوريات العلمية الصادرة في بعض الدول العربية والمفهرسة في قواعد المعلومات العالمية.

الدولة	عدد الدوريات في قاعدة معلومات تومسون رويترز	عدد الدوريات في قاعدة معلومات سكوبس-السفير	عدد الدوريات في قاعدة إينست للعلوم الاجتماعية	المجموع
مصر	24	16	9	49
السعودية	8	20	2	30
الأردن	7	5	5	17
المغرب	2	2	6	10
الإمارات	3	5	1	9
الكويت	2	6	7	8
لبنان	1	4	3	8
تونس	1	1	2	6
قطر	1	2	3	5
الجزائر	1	4	0	4
العراق	0	4	0	4
البحرين	0	3	0	3
سوريا	0	0	2	2
ليبيا	0	1	1	2
عمان	0	1	1	2
مجموع الدول العربية	50	74	36	160
مجموع دول العالم	16539	28194	1403	56861

المصدر: التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية (2010)

يظهر من الجدول (3) أن هناك 50 دورية تصدر عن المؤسسات من الدول العربية مفهرسة من قاعدة معلومات تومسون _ رويترز والتي تحتوي على 16539 دورية تصدر من مختلف أنحاء العالم بنسبة 3 آلاف أما في قاعدة اسكوبس السفير فنجد 74 دورية من أصل 28194 نسبة 2.6 باللأل وفي قاعدة إينست للعلوم الاجتماعية 36 دورية من أصل 1143 ما يعادل 3.2 بالألف فهو ما يؤكد عدم الاهتمام الكبير بالنشر في مجال العلوم الاجتماعية بالدوريات العالمية .

1-6 تحديات البحث العلمي الاجتماعي العربي :

يمكن تصنيف اهم التحديات التي تواجه البحث العلمي الاجتماعي العربي في:

أولاً : تحديات سياسية:

أ/ وجود تشريعات معوقة ذات لوائح نمطية تعتمد على نظم إدارية ليست لها علاقة بمعايير الجودة وعليه لا بد من وجود نظم وتشريعات واضحة ومستقرة بعيدة عن البيروقراطية تنظم أداء المؤسسات البحثية وفق معايير الكفاءة والجودة العالية.

ب/ تقادم الأطر التنظيمية وتهميش دور أعضاء هيئة التدريس والأقسام والوحدات العلمية وتركز صلاحيات في أجهزة إدارية تفرض سيطرتها على الأكاديميين الذين يعدون أساس العمليات التدريسية والبحثية .

ت/ الافتقار الى الرؤية الواضحة في أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي في مساندة الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية المستدامة فلا بد من وجود أولويات وطنية للبحث والتطوير تلتزم بها الدول في خططها الاستراتيجية لتأمين الاحتياجات التنموية والقدرة التنافسية وتوفير الاستقلال الاقتصادي و المعرفي.

4/ التداخل بين السياسات الحكومية ومراكز البحث العلمي يؤثر علي وظائف المراكز البحثية حيث يفتقر العالم العربي إلى أطر تنظيمية تميز بين النظم الإدارية واستقلالية العلماء بما يملكونه من مهارات وقدرات إبداعية تحتاج إلى التنوع دون التفكير في النظم الإدارية والتدرج الوظيفي والتبعية السياسية التي لا تميز بين الباحث والموظف.

1-7 تحديات استراتيجية :

أ/ غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة إذ تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي تتضمن تحديد الاهداف والاولويات والمراكز اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة .

ب/ غياب وقصور أهداف واستراتيجيات البحث العلمي .

يعاني البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي من غياب أهداف استراتيجية واستراتيجيات وبرامج وخطط واضحة ومحددة تحدد بدقة هدفه ودوره وعلاقته بباقي النشاطات والفعاليات ودوره في التنمية والإسهام في حل مشكلات المجتمع خاصة المجتمعات الريفية وتكمن المفارقة في أن العالم العربي يمتلك الكفاءات والمهارات البحثية بيد أنه غير قادر على توظيفها بالشكل الأمثل في الدورة الانتاجية والتنموية (العساف: 2010، 19).

ت/ وجود فجوة بين هيئات البحث العلمي الاجتماعي والبيئة المحيطة يتجلى ذلك من خلال غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي والهيئات والمؤسسات والقطاعات في المجتمع مما جعل البحث العلمي الاجتماعي يتجه صوب اتجاهات بعيدة عن الواقع ومن ثم لا يساهم بشكل فاعل في حل المشكلات والأزمات وتحقيق التنمية المستدامة. بجانب ذلك فإن الكثير من مراكز البحوث والجامعات تعمد الى انغلاقها وانكفاءها على ذاتها وعدم انفتاحها. على محيطها مما زاد من الفجوة بين مؤسسات إنتاج المعرفة والبيئة المحيطة.

ث/ عدم ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية حيث أصبح في كثير من المؤسسات البحثية يتم البحث من أجل البحث في ذاته أو من أجل نيل شهادة والترقي وليس من أجل التطبيق العلمي المفيد للمجتمع.

ج/ عدم تمييز نتائج البحث العلمي أدى عدم تمييز نتائج البحث العلمي وتسويقها ونشرها ونقلها للجهات المتوقعة لاستثمارها إلى عزلة البحث العلمي حيث تمتلك مكاتب المؤسسات البحثية بالعديد من البحوث والدراسات القيمة التي يمكن أن تحدث اختراقاً في قضايا التنمية المستدامة لم تر بعد طريقها للتطبيق العلمي كما أن هناك العديد من الملتقيات العلمية التي تنظم تخرج بالعديد من التوصيات ولكنها لم تستغل بسبب عدم وجود هيئات متخصصة في

تسويق وترويج نتائج البحث العلمي ونقلها إلى المهتمين وهذا ماكشف عنه تقرير التنمية الإنسانية لعام 2010 حيث جاء فيه (تواجه عملية ترويج نتائج البحث العلمي والتطوير صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وبقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطوير الإبداعي التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتملة من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار).
ح/ عدم التخطيط الجيد للأبحاث العلمية.

خ/ الابتعاد الكلي عن تدريب العاملين في الأبحاث العلمية في مؤسسات البحث والتطوير العربية عن مشكلات المجتمع واحتياجاته بصفة عامة .

د/ الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة وغياب التنسيق بين الجامعات في البلد أو في البلدان العربية في مجال البحوث مما يؤدي إلى تكرار البحث العلمي في الدول العربية وهدر الطاقات والإمكانات المادية .
ز/ عدم وجود توازن بين مهام التعليم ومهام الأبحاث التي تجريها الجامعات وعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالأبحاث إذ تركز كثير من الجامعات على التدريس كهدف أساس دون الاهتمام بذات القدر بللبحث العلمي خاصة بعد الحصول على المؤهل أو الترقية.

ر/ وجود خلل قائم من خلال عدم هيكلة مؤسسات البحث والتطوير العلمي بالعالم العربي وبالتالي عدم الاست فادة المثلى للإمكانات المادية والبشرية لديها .

1-8 تحديات مالية:

أ/ عدم الاهتمام بالباحث العربي وانشغاله بتوفير مستلزماته للعيش الكريم وانعدام الجو العلمي في ظل البيروقراطية.
ب/ ضعف التمويل المالي للبحث ، حيث يعاني البحث العلمي في العالم العربي من ضعف التمويل المالي مقارنة بالدول المتقدمة حيث إنه لم يتجاوز في العام 2014 -1% من إجمالي الدخل القومي في العالم العربي في حين أنه تجاوز 2.5% في معظم الدول المتقدمة.

ت/ ضعف مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاعتماد على ميزانية الدولة خلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة.

جدول (5) ماتنفقه إسرائيل مقارنة بالدول العربية خلال العام 2010 بالمليون دولار

الدولة	الانفاق علي البحث العلمي	مقارنة مع ما تنفقه اسرائيل
مصر	927.917	10%
الاردن	60.403	5,6%
الكويت	111.356	1,2%
المغرب	761.726	7,4%
السعودية	273.072	3%
السودان	179.085	2%
تونس	660.607	7%
فلسطين	11.5	0,12%
الدول العربية مجتمعه	4.700.000	53%
اسرائيل	8.817.635	-----

المصدر : تقرير اليونسكو حو العالم والتكنولوجيا 2011

1-9 تحديات كونية :

أ/ عدم توفير أساليب التفاعل والاحتكاك المستمر بين الباحثين العرب والمراكز البحثية الخارجية خاصة في مجال البحث الاجتماعي .

ب/ عجز الإنفاق العلمي الاجتماعي عن مواكبة التطور العالمي مما أفقده القدرة على التطوير الإبداعي.

ت/ أدت الأزمة المالية العالمية لتراجع ميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة وبالتالي تراجع فرص الدعم للبرامج المشتركة مع العالم العربي .

1-10 سبل تطوير البحث الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة:

من الضروري تعاون الحكومات العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة مراكز البحث و التطور الخاصة بالعلوم الاجتماعية و تهيئة البيئة للاستفادة من اقتصاد المعرفة القائم على البحث العلمي و التقدير و يمكن ذلك من خلال :

أ/ تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة مؤسسات البحث و التطوير الخاصة بالعلوم الاجتماعية على الابتكار وهي تؤثر في الطريقة التي تعمل بها و في العلاقة بين العاملين و يتطلب الابتكار ذهنية تتميز بروح المبادرة و حس الإبداع و قدرات تنظيمية ديناميكية و ذهنية منفتحة على الأفكار الجديدة.

ب/ وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير للعلوم الاجتماعية لتتلاءم مع استراتيجيات التنمية في الدول العربية.

ت/ تشجيع إقامة مراكز البحوث و التطوير الخاصة بالعلوم الاجتماعية مع تفعيل دورها في الشركات مع مراكز البحوث العالمية (نموذج الصين ، و ماليزيا) وفقاً لحاجة كل قطر و بشكل تكاملي.

ث/ تشجيع المشاريع المشتركة التفاعلية و وصولاً إلى الانتاج و التسويق و وفقاً لمعايير الجودة الشاملة عالمياً

ج/ تهيئة التشريعات والإدارات في البلدان العربية وتشجيع التعاون والتبادل وصولاً للاستخدام الأمثل للموارد.

ح/ إنشاء شبكة معلومات عربية تخدم كافة مؤسسات البحث العلمي و التطوير الخاصة بالعلوم الاجتماعية مرتبطة بشبكة المعلومات الدولية لتيسير المتغيرات الدولية و ملاحظتها.

خ/ تغطية الأسواق العربية بدراسات تسويقية متكاملة لخدمات البحث العلمي الاجتماعي.

د/ إعادة هيكلة مراكز البحوث و التطوير الخاصة بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال استراتيجية متكاملة للبحث العلمي العربي حتي 2030 و يقوم على تطبيقها إتحاد مجالس البحث العلمي العربي.

- ز/ زيادة الإنفاق على البحث العلمي الاجتماعي إلى ما يعادل 2,5% من الناتج القومي خلال فترة الاستراتيجية.
- ر/ إنشاء مرصد عربي قومي يُعد المؤشرات الكمية و النوعية للبحوث الاجتماعية و يضمن مصداقية البيانات حول البحث و النشر العلمي و الإبداعي العربي.
- س/ التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث العربية لكي لا يهدر الوقت والجهد و الإمكانيات على بحوث متشابهة.
- ش/ تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في دعم و تمويل البحث العلمي و زيادة الاستثمار فيه بسبب دوره الكبير في تحقيق الربح للمؤسسات التي تعتمد عليه.
- 13/ تنشيط الترجمة للأبحاث و المصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية و زيادة التعاون مع العلماء العرب في الخارج من أجل تعريف أعمالهم و أبحاثهم.
- ص/ وقف نزيف الأدمغة العربية للخارج وذلك بتحسين أوضاعهم وتأمين مستلزماتهم لإنجاز أبحاثهم في بلدانهم.

المراجع:

- 1/ العساف، جمال عبد الفتاح(2010): أثر العولمة علي البحث العلمي:دراسة تحليلية،بحث مقدم الي المؤتمر الدولي للبحث العلمي في الوطن العربي.
- 2/ الهيبي، نواز(1999): دور مراكز البحوث في التنمية في العالم العربي، مجلة شؤون عربية .
- 3/ الفيل، محمد رشيد(2000):البحث والتطوير والإبتكار العلمي في الوطن العربي ،الأردن عمان،دار مجدلاوى للنشر.
- 4/ التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية (2010):الطبعة الأولى 5 - 1963 - 0 - 9953 - 978 ISBN
- 5/ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2005):الطبعة الأولى ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي-الأمم المتحدة
- 6/ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2009):الطبعة الأولى ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي-الأمم المتحدة.
- 7/ قنوع،نزار ، وإبراهيم غسان(2005): البحث العلمي في العالم العربي واقعة ودورة في تطويع ونقل التكنولوجيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث.
- 8/ ياقوت، محمد مسعد(2007): أزمة البحث العلمي في مصر والعالم العربي،القاهرة،دار النشر للجامعات .